الأمم المتحدة

A/67/889–S/2013/350

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
13 June 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البند ٣٨ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدَّم عملا بقرار الجمعية العامة ١٦/٦٧ وقرار مجلس الأمن ٢٠٩٦ (٢٠١٣)، الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أقدِّم تقريرا عما استجد من تطورات في أفغانستان كل ثلاثة أشهر.

٢ – ويتضمن هذا التقرير آخر المستجدات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك أي جهود ذات شأن بُذلت في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان، منذ صدور تقريري السابق في ٥ آذار/مارس ٢٠١٣ (A/67/778-S/2013/133). ويتضمن التقرير أيضا موجزا للتطورات السياسية والأمنية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية ذات الصلة بأفغانستان.

ثانيا – التطورات الهامة

ألف – التطورات السياسية

٣ – شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في النشاط السياسي فيما بين أصحاب المصلحة الأفغان قبل التحوّلات السياسية والأمنية التي ستبلغ ذروتها في عام ٢٠١٤. وأصبح

170613 170613 13-35554 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التركيز منصبا سياسيا على الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس الولايات لعام ٢٠١٤. وفي سياق بناء إطار انتخابي ذي مصداقية لهذا الاقتراع التاريخي، فإن مسألة تعيين رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة ستكون من بين أهم القرارات التي ستُتخذ. وبحكم انتهاء ولاية الرئيس الحالي في ١٧ نيسان/أبريل، فقد عقد الرئيس حامد كرزاي في ٩ نيسان/أبريل اجتماعا استشاريا مع ممثلين سياسيين وممثلين عن المجاهدين وممثلي المجتمع المدني، والزعماء الدينيين، من أجل معالجة هذه المسألة وغيرها من المسائل المتصلة بالانتخابات. وقد قاطع عدد من الجماعات، بما في ذلك مجلس تعاون الأحزاب والائتلافات السياسية في أفغانستان المؤلف من ٢٣ عضوا، الاجتماعَ بحجة أن قرارا بشأن عضوية اللجنة ينبغي أن يُتخذ من خلال قنوات مؤسسية بمجرد وضع الصيغة النهائية للقانون المتعلق بهيكل وواجبات اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة (''قانون الهيكل''). وبعد الاجتماع، أُعلن أن اختيار الرئيس سيؤجَّل إلى ما بعد سَن كل من قانون الهيكل والقانون الانتخابي.

٤ - وواصلت الجمعية الوطنية المناقشة المتعلقة بهذين التشريعين الأساسيين. وفي ١٣ نيسان/أبريل، قامت لجنة مشتركة بين مجلسي الشيوخ والنواب بحل مأزقٍ بشأن قانون الهيكل، وألغت حكما مثيرا للجدل يتعلق بضم عضوين دوليين إلى لجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة ورفعت القانون إلى الرئيس لتوقيعه. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، أُعيدَ مشروع القانون إلى مجلس النواب، أو ولسي جرکة. وأعرب عن ثمانية اعتراضات شملت تقديم حجج على عدم دستورية الحكم الذي ينص على تشكيل لجنة دائمة مستقلة للشكاوى الانتخابية وعلى عمليةٍ للتعيينات في اللجنة الانتخابية المستقلة يختار بموجبها الرئيس المرشحين من قائمة مختصرة تعدها الهيئة التشريعية والمجتمع المدني. وفي ٢٢ أيار/مايو، أُقر قانون الانتخابات في مجلس النواب الذي أيد أعضاؤه الإبقاء على نظام تصويت واحد غير قابل للتحويل ومواصلة العمل بنظام الحصص ذي المقاعد العشرة لأفراد قبيلة كوتشي الرحّل الذين سيعيَّنون من ضمن عشر ولايات. ثم قُدِّم مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ، أو ميشرانو جيرغا.

٥ - وواصلت الأحزاب والشخصيات السياسية استكشاف إمكانية تشكيل تحالفات ووضع برامج سياسية. وقد أظهرت شخصيات قيادية في حزب الجمعية الإسلامية مزيدا من الاستقلال الذاتي، حيث انضم بعض تلك الشخصيات إلى كتلتي المعارضة الرئيسيتين، (الائتلاف الوطني لأفغانستان والجبهة الوطنية لأفغانستان)، وكلاهما تقوده شخصيات من الجمعية، في حين أن بعضهم الآخر قد شغل وظائف حكومية. وركزت جونبيش مِلِّي (الجبهة الوطنية) على تنشيط وتوسيع قاعدتها السياسية قُبيل مؤتمرها المزمع عقده. وفي ١١ نيسان/أبريل، ذكر ممثلٌ لجماعة قلب الدين حكمتيار المعارِضة المسلحة، وهي الحزب الإسلامي، أن وفدا قد اجتمع في كابُل مع الحزب الإسلامي (الأفغاني) السياسي المسجل

وناقش إمكانية المشاركة في انتخابات عام ٢٠١٤. وواصل مجلس تعاون الأحزاب والائتلافات السياسية في أفغانستان، على الرغم من تنوع عضويته – بما في ذلك تحالفا المعارضة الرئيسيان، وهما جنبش ملي والحزب الإسلامي (الأفغاني)، وبعض الشخصيات الحكومية – إظهار الوحدة في الضغط من أجل إجراء انتخابات تتحلى بالمصداقية وتُجرى في حينها. وبرز أيضا تشكيل جديد، هو مجلس التعاون الوطني لأفغانستان، يضم الكثير من أعضاء مجلس التعاون أنفسهم، ويتميز بزيادة التركيز تحديدا على الاتفاق على برنامج سياسي للمشاركة في الانتخابات.

٦ - واستمرت الأعمال التحضيرية التقنية للانتخابات، وفي ٦ نيسان/أبريل، أصدرت اللجنة الانتخابية المستقلة مشروعا للخطة التنفيذية والميزانية البيانية. وقدرت هذه الميزانية تكاليف تنفيذ انتخابات عام ٢٠١٤ بمبلغ ١٢٩ مليون دولار. ومن أجل تعزيز التفاهم المشترك بشأن وسائل وطرائق تمويل هذه الانتخابات التي يمولها المجتمع الدولي بشكل كامل تقريبا، يسَّرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عقد سلسلة من الاجتماعات بين اللجنة وبين وزارة المالية والجهات المانحة الدولية وشركاء الأمم المتحدة. وكان الهدف هو زيادة التمويل الانتخابي من الميزانية، مع مراعاة الاستقلالية التنفيذية والسياسية للجنة وتلبية طلبات الجهات المانحة. كما تُجرى حاليا مناقشات مع الجهات المانحة بشأن تنقيح مشروع الأمم المتحدة لدعم الانتخابات المعروف اختصارا بمشروع ''إيليكت الثاني'' (ELECT II) (مشروع تعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد، المرحلة الثانية) لتحويل التركيز من بناء القدرات إلى المساعدة في الدورة الانتخابية المقبلة.

٧ - وفي ٢٤ آذار/مارس، أطلقت وزارة الداخلية بطاقة الهوية الوطنية الإلكترونية (البطاقة الإلكترونية)، وهو مشروع يُنفَّذ في ولاية كابُل، ويهدف في جملة ما يهدف إليه من مهام أخرى متعددة، إلى أن يشكّل الأساس لعملية توفير بطاقات الهوية الخاصة بالانتخابات للمواطنين في الأجلين المتوسط والطويل. وقدَّرت الحكومة تكلفة عملية التسجيل الأولي بنحو ١٢٠ مليون دولار لساكنة تقدر بنحو ٣٠ مليون نسمة. وقد خصصت وزارة المالية ما يقرب من ٤ ملايين دولار في السنة المالية الحالية من أجل البدء بالتنفيذ، وطلبت مزيدا من الدعم المالي الدولي. ويسَّرت البعثة مناقشات شاركت فيها الوزارات المعنية، واللجنة الانتخابية المستقلة والجهات المانحة المحتملة بشأن طرائق التمويل الملائمة. وفي ١٨ نيسان/أبريل، أعلنت وزارة الداخلية أنها سترجئ إصدار البطاقات حتى صدور القانون المتعلق بالتسجيل وسجلات السكان.

٨ - وفي ٢٦ أيار/مايو، بدأت اللجنة الانتخابية المستقلة عمليتها المتعلقة باستكمال تسجيل الناخبين، بعد تأخير مدته شهر من أجل تعزيز التخطيط التنفيذي وكفالة زيادة التنسيق مع عملية البدء في تنفيذ مشروع البطاقة الإلكترونية. وتتضمن عملية استكمال تسجيل الناخبين توفير بطاقات تسجيل الناخبين للأشخاص الجدد الذين يحق لهم التصويت، ولأولئك الذين فقدوا بطاقاتهم، والذين لديهم بطاقات تالفة، والذين غيروا مكان إقامتهم أو عادوا إلى أفغانستان. وسيتوسع نطاق تنفيذ هذه العملية التي بدأت على مستوى الولايات البالغ عددها ٣٤ ولاية، ليشمل المقاطعات، مع بذل الجهود النهائية لمرحلة ما قبل الاقتراع، عند الاقتضاء.

٩ - وشهدت عملية السلام عددا من التطورات الملموسة. واستمر تأجيل إنشاء مكتب في الدوحة للممثلين المفوَّضين عن حركة طالبان. وقام الرئيس كرزاي بزيارة إلى قطر يومَي ٣٠ و ٣١ آذار/مارس، بدعوة من الأمير حمد بن خليفة آل ثاني، نوقشت خلالها مسألة التعاون الثنائي، بما في ذلك التعاون بشأن المكتب المقترح والاستثمارات القطرية في أفغانستان. وفي غضون ذلك، ركز المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان على التوعية العامة، بما في ذلك اجتماع لتبادل المعلومات عُقد في ١٦ نيسان/أبريل مع ممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وذلك بالتعاون مع البعثة.

١٠ - وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، نظمت البعثة جولة ثانية من حلقات العمل التي تعقدها على مستوى الولايات بشأن الوساطة وتسوية النزاعات. وعملت الأطراف الفاعلة في المجتمع في جلال أباد وقُندُز وغارديز وفي المنطقة الوسطى على تعزيز الفهم المشترك للبدائل غير العنيفة، بما في ذلك الآليات التقليدية المحلية لتسوية النزاعات. وفي سياق منفصل، واصلت البعثة تقديم الدعم إلى أفغانستان في المرحلة الثانية من حوار الشعب الأفغاني بشأن السلام، وعلى مبادرة للمجتمع المدني. وفي أيار/مايو، عُقد ما يزيد على ٧٠ مناقشة جماعية مركّزة، ضمّت أكثر من ٢٠٠ ١ شخص. وأوضح المشاركون في المناقشات - من زعماء محليين ودينيين وممثلين للنساء والشباب وأفراد المعارضة المسلحة السابقة ومستفيدين من مشاريع التنمية - أن الإفلات من العقاب، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفساد، هي عوامل أساسية في تأجيج العنف المحلي.

١١ - وأفاد البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج بأنه حتى ٢٢ أيار/مايو، كان ٨٤٠ ٦ فردا من المتمردين السابقين قد انضموا إلى البرنامج، الذي أُنجز في إطاره ٣٣١ من المشاريع المجتمعية و ١٤٦ من المنح الصغيرة، أو أنها قيد الإنجاز. وصدرت في آذار/مارس نتائج تقييم في منتصف المدة للبرنامج الخمسي المدعوم من الأمم المتحدة. ومن بين التحديات

التي جرى تحديدها المركزية الشديدة للهياكل والمسائل الرقابية، وخاصة في المناطق غير الآمنة. وركزت التوصيات على توطيد عملية إعادة الإدماج وتمديد المساعدة المقدمة للمتمردين السابقين في فترة الانتقال من ثلاثة إلى ستة أشهر.

١٢ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، وافقت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) على إدراج أحد الأفراد لتصنيعه أجهزة متفجرة مرتجلة لطالبان، ولأنه يشكل تهديدا للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان. وتعكس عملية الإدراج تلك زيادة تركيز اللجنة على الأشخاص الذين يتسببون في وقوع خسائر في الأرواح ويموّلون التمرد.

١٣ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل، تم توقيع اتفاق تعاون عام بين أفغانستان والمملكة العربية السعودية يسهم في تعزيز الروابط الثنائية، مع التركيز خصوصا على المرافق وفرص الاستثمار. وفي ٢٩ نيسان/أبريل و ٢ أيار/مايو، وقّع الرئيس كرزاي اتفاقات ثنائية طويلة الأجل للشراكة مع فنلندا والدانمرك، على التوالي. وستركز فنلندا على التعليم وعلى المساعدة في تدريب وتجهيز قوات الأمن الأفغانية، فيما ستركز الدانمرك على المجتمع المدني وتطوير الشرطة.

باء - التطورات الأمنية

١٤ - في ٢٨ أيار/مايو، بلغ عدد أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية المدعومين من الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان الذي تديره الأمم المتحدة ٨٨١ ١٤٠ فردا، في حين أن القوام المستهدف هو ٠٠٠ ١٥٧ فرد من بينهم ٩٢٩ ١ امرأة. وفي ١ أيار/مايو، كان الصندوق يدعم حوالي ٠٠٠ ١٧٧ فرد من أفراد الجيش الوطني الأفغاني (الهدف هو ٠٠٠ ١٨٧ فرد)، و ٩٠٠ ٦ فرد من أفراد القوات الجوية الأفغانية (الهدف هو ٠٠٠ ٨ فرد). وفي ١١ نيسان/أبريل، وقّع وزير الداخلية خطة عشرية تهدف إلى تحويل الشرطة من قوة أمن مساعدة إلى جهاز يركّز على إنفاذ القانون. وتقر هذه الخطة بأن وظيفة الشرطة مختلفة عن وظيفة القوات العسكرية، وتعترف بما يكتسيه الأمن البشري من أهمية قصوى في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية. وما زال تناقص عدد الأفراد ونقص التنسيق بين المؤسسات الأمنية من المجالات التي تشهد تحديات كبيرة. ومع استمرار نقل المسؤوليات الأمنية، ستتحمل القوات الأفغانية تكاليف العمليات والخسائر في الأرواح بشكل متزايد. وفي حين انخفض عدد الهجمات التي قام بها مجندون أفغان ضد الأفراد العسكريين الدوليين عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق، فإن هذه الهجمات ما زالت تؤدي إلى خسائر. فقد هاجم موظفون أفغان أو سهّلوا هجمات ضد قواتهم في ولاية بادغيس في ٢١ آذار/مارس، وفي ولاية غزني في ١٩ نيسان/أبريل ، وفي ولاية أوروزغان في ١٣ أيار/مايو. وساهم

برنامج الشرطة المحلية الأفغانية، وهو مبادرة دفاع محلي مستقلة بلغ قوامها ٦٠٠ ٢١ فرد حتى ٢٣ نيسان/أبريل، في تعزيز الاستقرار وثقة الناس في عدد متزايد من المناطق، على الرغم من أنها محل استهداف خاص لهجمات المتمرّدين. ويظل ضعف إمكانية فحص الأفراد وضعف القيادة والمراقبة والرقابة مثار قلق. ففي ١٩ نيسان/أبريل، قتل المتمرّدون في ولاية غزني ١٢ فردا من أفراد الشرطة المحلية الأفغانية.

١٥ - وفي ١٤ أيار/مايو، اجتمعت في برلين المجموعة المعروفة باسم ''أصدقاء كابل من شيكاغو''، على هامش اجتماع لفريق الاتصال الدولي، للنظر في التقدم المحرز في إنشاء إطار تمويل لتقديم تعهدات مالية دولية لتغطية نفقات قوات الأمن الأفغانية. وبالنظر إلى متطلبات المانحين، بما في ذلك التمييز الواضح بين تمويل أنشطة الشرطة والجيش، اقتُرح استخدام أربع قنوات تمويل منفصلة (واحدة عبر الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان لتمويل الشرطة، وثلاث - واحدة عبر منظمة حلف شمال الأطلسي وواحدة عبر شركاء ثنائيين غير أعضاء في حلف شمال الأطلسي وواحدة عبر الولايات المتحدة الأمريكية - لتمويل الجيش) وإنشاء هيئة جديدة للرقابة والتنسيق لضمان الاتساق، على أن تشترك أفغانستان والجهات المانحة في رئاستها.

١٦ - وواصلت الأمم المتحدة رصد الحوادث الأمنية المتصلة بعمل العناصر الفاعلة المدنية وتنقلاتها وسلامتها، وبخاصة الحوادث التي تؤثر في تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة. وسُجّلت ٤ ٢٦٧ حادثة بين ١٦ شباط/فبراير و ١٥ أيار/مايو، بزيادة بلغت ١٠ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٢، مع تركّز أكثر من ٧٠ في المائة من الحوادث المسجّلة في المناطق الواقعة في الجنوب والجنوب الشرقي والشرق. وقد سجّلت المنطقة الشرقية ازديادا في الحوادث نسبته ١٨ في المائة من عام لآخر، مع تسجيل دخول المتمردين إلى مقاطعتي نورستان وبدخشان، الأمر الذي يشير إلى تحوّل في التركيز الاستراتيجي للنزاع. وما زالت الاشتباكات المسلحة والأجهزة المتفجرة المرتجلة تشكّل أغلبية الهجمات. وكانت بعض الأجهزة التي عُثر عليها في المناطق الجنوبية والشرقية والوسطى أكثر تطورا من الأجهزة المماثلة التي عُثر عليها من قبل. فالمواد ذات النوعية الصناعية تنطوي على إمكانية إلحاق أضرار شاملة بقدر أكبر فضلاً عن أن حجمها وظهورها المنتظم يدلاّن على وجود سلاسل إمداد عبر وطنية ثابتة.

١٧ - وتؤكّد الاشتباكات المسلحة التي اندلعت في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، في مقاطعة وردوج بولاية بدخشان حيث تولت أفغانستان زمام، القيادة الأمنية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على حقيقة التحديات التي تواجهها قوات الأمن وتعقّد الحالة الأمنية وتطوّرها

المستمر. فقد أصبحت هذه المنطقة بسبب قربها من الطرق الاستراتيجية لتجّار المخدرات والمتمرّدين مركزا لنشاط المتمرّدين والنشاط الإجرامي. وبعد كمين نُصب في ٢ آذار/مارس أدّى إلى مصرع ١٧ فردا من أفراد الجيش الوطني الأفغاني، أمر مجلس الأمن القومي القوات الأفغانية بتأمين المنطقة. وفي ٢٧ آذار/مارس، وبعد تحديات أولية طرحتها ضرورة التنسيق ووجود مقاومة قوية من جانب العناصر المناوئة للحكومة، عادت العناصر الاستشارية لقوة المساعدة الأمنية الدولية إلى ولاية بدخشان لدعم القوات الأفغانية. وفيما يظهر أن ثمة عناصر متطرفة أجنبية مرتبطة بتنظيم القاعدة قد شاركت في القتال، فإن أكثرية المقاتلين هم من السكان الطاجيك المحليين، على النقيض من مقاتلي حركة طالبان وغالبيتهم من البشتون. ومن غير الواضح إلى أي مدى ينجم العنف عن منافسات وتحالفات محلية تقوم على المصلحة، عوض زيادة التطرّف ودعم أهداف المتمردين. كل ذلك، فيما تستمر الاشتباكات المتفرقة.

١٨ - أما في وسط ولاية وارداك، فقد تركت قوات العمليات الخاصة التابعة للولايات المتحدة قضائي نيرخ وشاك في ٣٠ آذار/مارس و ١٤ نيسان/أبريل على التوالي، تمشيا مع قرار أصدره مجلس الأمن القومي الأفغاني في شباط/فبراير يطالب بانسحابها المبكر بعد ادعاءات بحدوث تجاوزات من القوات الدولية والأفغان المرتبطين بها. وكانت ولاية وارداك موقعا تجريبيا لعدة مبادرات أمنية محلية منذ سنة ٢٠٠٦، وشهدت انتشار جماعات مسلحة رسمية وغير رسمية. وفي ١٦ آذار/مارس، احتشد مئات الأشخاص في مسيرة توجّهت إلى المجلس الوطني في كابل لدعم الانسحاب المبكر عقب مظاهرات في عاصمة الولاية. إلا أن عددا من مسؤولي الأمن الأفغان أعربوا عن قلقهم إزاء الأثر المحتمل على الأمن في هذه الولاية الاستراتيجية المتاخمة لكابل. وحتى الآن، لم يُلحظ أي تدهور خطير في الأمن في ولاية وارداك نفسها.

١٩ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أعلنت حركة طالبان عن هجوم الربيع باسم عملية ”خالد بن الوليد“، مصرّحة اعتزامها شن هجمات معقدة ومباشرة، منها هجمات انتحارية وأخرى من الداخل، ضد ”قواعد الغزاة الأجانب، ومنشآتهم الدبلوماسية وقواعدهم الجوية العسكرية“. وفي الواقع، شكّلت القوات العسكرية الدولية نحو أربعة في المائة من الأهداف بين منتصف شباط/فبراير ومنتصف أيار/مايو. وشملت الحوادث الرئيسية انفجارا بالقرب من وزارة الدفاع في كابل في ٩ آذار/مارس أدّى إلى مقتل تسعة مدنيين. وفي ٢٦ آذار/مارس، استهدف هجوم انتحاري مقر الشرطة في جلال أباد، مما أدى إلى مقتل خمسة أفراد شرطة. وأدّى هجوم معقّد شُنّ في ٣ نيسان/أبريل على المؤسسات القضائية في ولاية فراه إلى وقوع عشرات الإصابات، غالبيتها من المدنيين. وفي ٢٩ أيار/مايو، استهدف هجوم انتحاري في

ولاية بنجشير مكتب الحاكم، ويعدّ الهجوم ضربة نادرة في معقل التحالف الشمالي السابق. وقد أعلن الحزب الإسلامي (قلب الدين) مسؤوليته عن الانفجار الانتحاري الذي حدث في ١٦ أيار/مايو في كابل وأدى إلى مقتل تسعة مدنيين أفغان، واثنين من أفراد قوة المساعدة الأمنية الدولية، وأربعة متعاقدين. وفي ١١ حزيران/يونيه، أدى هجوم انتحاري على المحكمة العليا، شُنّ في مكان عام في وقت يتزامن مع انتهاء دوام الموظفين الحكوميين، إلى مقتل ما لا يقل عن ١٧ مدنيا وإصابة نحو ٤٠ آخرين بجروح. ومن ضمن جهود المكافحة الناجحة، كشفت قوات الأمن الأفغانية عن مخبأ كبير للأسلحة كبير واعتقال خمسة أشخاص في كابل في ١٣ آذار/مارس.

٢٠ - وتواجه الأمم المتحدة وشركاؤها المنفّذون وسائر الهيئات الإنسانية مجموعة متنوعة من التهديدات. ففي ١٥ نيسان/أبريل، حصل إطلاق نيران من أسلحة صغيرة أصابت طائرة مروحية تابعة للأمم المتحدة كانت تحلّق فوق ولاية غزني. ومع أن الحادث لم يسفر عن إصابات، فقد اتُّخِذت تدابير سلامة جوية إضافية. وفي ٢٤ أيار/مايو، أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن هجوم معقّد شُنّ على مجمّع للمنظمة الدولية للهجرة في وسط كابل. وأصدرت حركة طالبان بيانا زعمت فيه افتراءً أن المجمّع موقع لأفراد المخابرات العسكرية الأجنبية. وأسفر هذا الاعتداء عن مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة ٢٣ بجراح، وقُتل فيه ضابط شرطة وجُرح خمسة آخرون، وأُصيب كذلك أربعة من موظفي الأمم المتحدة وأربعة من موظفي الأمن. وقد أظهرت قوات الأمن الأفغانية كفاءة وشجاعة في صدّ هذا الهجوم. وفي ٢٩ أيار/مايو، تعرّضت مباني اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جلال أباد لهجوم انتحاري أسفر عن مقتل أحد المدنيين وجرح اثنين.

جيم - التعاون الإقليمي

٢١ - زادت التوترات بين أفغانستان وباكستان. ففي ٢٥ آذار/مارس، أفادت التقارير أن قذائف من باكستان وقعت في مقاطعة دانغام في ولاية كونار الأفغانية. وفي حين لم يبلّغ عن وقوع أي إصابات، أعربت وزارة الخارجية الأفغانية عن قلقها الشديد إلى السفير الباكستاني لدى أفغانستان. وردّت الحكومة الباكستانية مزاعم أفغانستان أن الجيش الباكستاني هو الذي أطلق القذائف المدفعية. وفي ١ نيسان/أبريل، أعربت حكومة أفغانستان مرّة أخرى عن قلقها إزاء ما زعمت أنّه قيام إسلام آباد منفردة بأنشطة بناء نقطة تفتيش في مقاطعة كوشتي بولاية نانكرهار. وأدّى ذلك، إضافة إلى منازعات أخرى إلى اندلاع عدد من الاشتباكات المسلّحة ترتّبت عليها خسائر في الأرواح، وتلتها احتجاجات عامة في مختلف أنحاء أفغانستان. وفي

١٥ نيسان/أبريل، أعلنت باكستان عن تسوية النزاع المتعلق ببناء نقطة تفتيش على معبر طرخام بين كبار القادة العسكريين الأفغان والباكستانيين.

٢٢ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، بحث الرئيس كرزاي ورئيس أركان الجيش الباكستاني، الجنرال أشفق كياني، ووزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري، توترات العلاقة بين الطرفين في اجتماع ثلاثي في بروكسل. وفي ١٢ أيار/مايو، صرّح زعيم حزب الأغلبية، في الجمعية الوطنية، ميان نواز شريف، عقب الانتخابات التي أجريت في باكستان، أن بلده في حاجة إلى تحسين العلاقات مع أفغانستان، وأكّد استعداد باكستان للتعاون مع أفغانستان في جهود مكافحة الإرهاب. وفي رسالة تهنئة، أعرب الرئيس كرزاي عن أمله في زيادة تعزيز العلاقات بين البلدين، ولا سيما بتعاون جدّي من باكستان في مكافحة الإرهاب.

٢٣ - وفي جميع أنحاء المنطقة ككلّ، تزداد المناقشات المعقودة بشأن التحديات الماثلة والفرص المتاحة لتحقيق الاستقرار نتيجة المرحلة الانتقالية في أفغانستان وفوائد التعاون المتبادلة. وفي ٢٠ آذار/مارس، وقّع رؤساء أفغانستان وتركمانستان وطاجيكستان في عشق أباد مذكرة تفاهم لإنشاء سكك حديدية تربط بين البلدان الثلاثة. وفي ٢٩ آذار/مارس، حضر وزير الشؤون الخارجية الأفغاني الاجتماع الوزاري الحادي عشر لحوار التعاون الآسيوي في دوشانبي حيث أيد مفهوم الحوار في تمتين الترابط الإقليمي لتعزيز التجارة والاستثمار والنقل العابر والتواصل بين الشعوب. وفي اجتماع ثلاثي عُقد في بيجين اتفق الاتحاد الروسي والصين وباكستان على بذل جهود متضافرة لصون السلام والاستقرار والأمن في أفغانستان والمنطقة، ودعم عملية المصالحة التي تقودها أفغانستان، وتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات في إطار عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان. ويتوقّع أيضا من منظمة شانغهاي للتعاون أن تضطلع بدور أكبر في دعم أفغانستان. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيار/مايو، قام رئيس مجلس الدولة في الصين بزيارتين رسميتين إلى الهند وباكستان وأُدلي ببيانات مشتركة تقر بأهمية أفغانستان في تحقيق الاستقرار الإقليمي ودعم عملية مصالحة يقودها الأفغان. وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو، زار الرئيس كرزاي الهند، حيث أشاد بالمساعدة الإنمائية الهندية، ولا سيما في ميدان التعليم. وفي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو، زار ممثلي الخاص لأفغانستان، يان كوبيتش، طهران حيث اجتمع مع وزير الشؤون الخارجية ومسؤولين آخرين. وأكدت له جمهورية إيران الإسلامية دعمها المستمر لأفغانستان طوال المرحلة الانتقالية.

٢٤ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل، اعتمد المشاركون في المؤتمر الوزاري الثالث بشأن عملية اسطنبول في ألماتي، خططا لتنفيذ تدابير بناء الثقة الستة التي أقرت في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وشدد المشاركون، في الإعلان الذي اعتمده المؤتمر، على الطابع السياسي للعملية، ولكنهم شددوا أيضا على الحاجة إلى إحراز تقدّم ملموس في الأنشطة المتفق عليها، داعين إلى قيام المشاركين بتمويل كل نشاط على حدة على أساس مؤقّت.

ثالثا – حقوق الإنسان

٢٥ – في الفترة بين ١ شباط/فبراير و ٣٠ نيسان/أبريل، وثقت البعثة ٥٣٣ وفاة و ٨٨٢ إصابة في صفوف المدنيين، مما يمثل زيادة نسبتها ٢٥ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٢. وازداد عدد وفيات المدنيين بنسبة ٤٤ في المائة، فيما ازداد عدد الإصابات في صفوف المدنيين بنسبة ١٦ في المائة. وكانت العناصر المناوئة للحكومة مسؤولة عن ٧٣ في المائة من القتلى والجرحى المدنيين في هذه الفترة، في حين كانت القوات الموالية للحكومة مسؤولة عن ١٢ في المائة. ويمثل استخدام المتمردين للأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات المعقدة والتفجيرات الانتحارية نسبة ٥١ في المائة من مجموع الخسائر البشرية في صفوف المدنيين. وأسفرت الاشتباكات البرية المنسوبة إلى جميع الأطراف عن مقتل ٨٣ وإصابة ٢٢٤ من المدنيين، مما يمثل زيادة بنسبة ٣٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢. وكانت الاشتباكات البرية وراء ٢١ في المائة من مجموع الخسائر البشرية في صفوف المدنيين.

٢٦ – وتلقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والتراع المسلح، التي تقودها الأمم المتحدة، أنباء عن وقوع ما مجموعه ١٢٩ حادثا أسفر عن مقتل ٩٩ وإصابة ١٩٦ طفلا في الفترة بين ١ شباط/فبراير و ٣٠ نيسان/أبريل، وتحققت من تلك الأنباء. وتشكل الأجهزة المتفجرة المرتجلة ومخلفات الحرب من المتفجرات وتبادل إطلاق النار والهجمات الانتحارية الأسباب الرئيسية لهذه الحوادث. وأُبلغ عن وقوع ٢٥ حادثا ضد المرافق التعليمية وموظفيها، بما في ذلك حرق المدارس والقيام بعمليات قتل واختطاف محددة الأهداف؛ وقد تم التحقق من تسعة من هذه الحوادث. وذُكر أن جماعات المعارضة المسلحة قامت بتجنيد ٢٩ صبيا للقيام بأنشطة متصلة بالتراع، مثل تجميع المتفجرات وزرعها والمشاركة في عمليات القتال، وأن قوات الأمن الأفغانية قامت بتجنيد صبيان للاضطلاع بعمليات شرطة. وقامت فرقة العمل القطرية بتجميع رد على التقرير المرحلي للحكومة بشأن تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتجنيد القُصّر.

٢٧ – وأدت عمليات القتل الموجهة ضد المدنيين الذين يُرى أنهم يؤيدون السلطات إلى مقتل ١٥٨ مدنيا في الفترة بين ١ شباط/فبراير و ٣٠ نيسان/أبريل، مما يمثل زيادة نسبتها ٨٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢. ومن هذه الحوادث قيام عناصر مناوئة للحكومة بقطع رؤوس ثلاثة مدنيين من مقاطعة غوراك بولاية قندهار في ١٨ آذار/مارس، بزعم أنهم كانوا يعملون

مع الحكومة. وفي ٢١ آذار/مارس، أدى تفجير عبوة ناسفة يدوية الصنع عن بعد إلى مقتل أحد حكام المقاطعات واثنين من شيوخ القبائل في ولاية تخار، وأعلنت حركة طالبان أيضا مسؤوليتها عن هذا التفجير. وفي ٥ نيسان/أبريل، أعلنت حركة طالبان أيضا مسؤوليتها عن الهجوم الذي تعرضت له المؤسسات القضائية في ولاية فراه، وقُتل فيه ٣٣ مدنيا وأصيب ١٠٥ آخرون، وهددت بمواصلة استهداف الموظفين القضائيين. وترتب على هذا الهجوم أثر فوري وسلبي على إقامة العدل في ولاية تفتقر على نطاق واسع إلى القضاة والمدعين العامين بسبب التهديدات الأمنية. وفي ١٩ نيسان/أبريل، قامت عناصر مناوئة للحكومة ببتر يد ورجل لحارسي أمن خاص يعملان لدى القوات العسكرية الدولية بهرات. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، نُصب كمين لأحد المدعين العامين بولاية فارياب وهو في سيارته، وقُتل معه خمسة مدنيين آخرين. وفي ٢٠ أيار/مايو، أسفر تفجير انتحاري عن مقتل رئيس مجلس ولاية بغلان، وهو أحد الشخصيات البارزة في الجمعية، إضافة إلى ١٣ مدنيا آخرين.

٢٨ - وأسفرت العمليات التي قامت بها القوات الموالية للحكومة عن مقتل ٧٦ وإصابة ٩١ من المدنيين في الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل. وكانت أغلبية هذه الحالات ناجمة عن عمليات جوية، قتل فيها ٣٤ وأصيب ٣٥ مدنيا. وأسفرت الاشتباكات البرية التي قامت بها القوات الموالية للحكومة عن مقتل ١٢ مدنيا وإصابة ٣٦ آخرين. وفي ٦ نيسان/أبريل، قُتل ١٣ مدنيا، من بينهم ١١ طفلا، وأصيب ستة آخرون في غارة جوية. وبعد مزيد من التحقيق، أشارت النتائج إلى أن الوفيات والإصابات ربما كانت ناجمة عن موجات الانفجار التي تسبب فيها الإفراط في استخدام الذخائر الملقاة جواً. وقامت القوات الدولية بعمليات جوية ضد العناصر المناوئة للحكومة بالمقاطعة نفسها في ١٣ شباط/فبراير أسفرت عن مقتل خمسة أطفال وأربع نساء.

٢٩ - وفي ٢٥ آذار/مارس، تولت السلطات الأفغانية السيطرة على مرفق الاحتجاز في بروان (المعروف عموما بسجن بغرام). ومفهوم أن المحتجزين الذين يعتبرون خطرين يخضعون لشكل من أشكال الاحتجاز الإداري، ولا تفرج عنهم السلطات الأفغانية. وفي ٣ نيسان/أبريل، طلب وزير الداخلية إلى البعثة أن تشارك في الرئاسة الدولية لفريق عامل فرعي معني بالسجون لتقديم المشورة والتوجيه فيما يتعلق بتنفيذ الخطة العشرية الجديدة للوزارة. وينصب التركيز أولا على وضع خطة تغطي فترة سنتين لمديرية السجون المركزية.

٣٠ - وعملت البعثة أيضا مع الحكومة والجهات المانحة في مجال الدعوة لتنفيذ المرسوم الرئاسي ١٢٩. الذي يتعين بموجبه على المؤسسات الرئيسية، لا سيما المديرية الوطنية للأمن ومكتب المدعي العام والمحكمة العليا ووزارات العدل والداخلية والصحة، أن تحاكم

الأشخاص الذين يُدعى ارتكابهم أعمال التعذيب، والإفراج عن المحتجزين تعسفا، وتحسين إمكانية حصولهم على خدمات محاميي الدفاع والعلاج الطبي. وأجرى وفد مشترك بين وزارة الداخلية والمحكمة العليا استعراضا مستفيضا لقضايا السجناء في إطار هذا الجهد. وعقب زيارات إلى ثماني مقاطعات، أمر الوفد بالإفراج عن أكثر من ٣٠٠ سجين رأى أنهم محتجزون تعسفا.

٣١ - وفي ١٨ أيار/مايو، فتح مجلس النواب (ولسي جركه) باب النقاش حول القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. ولا يزال هذا القانون، الذي صدر في شكل مرسوم رئاسي عام ٢٠٠٩، إنجازا هاما في كفالة حماية المرأة وتوسيع نطاق هذه الحماية. ورغم الخلاف القائم بين الناشطين في مجال حقوق المرأة ورئيس لجنة حقوق الإنسان والمرأة والمجتمع المدني التابعة للمجلس، قُدمت مشاريع تعديلات في محاولة لضمان الموافقة البرلمانية وتعزيز بعض الأحكام. وإثر عرضها على الجلسة العامة، أثارت نقاشا حادا، حيث هاجم المشرعون المحافظون بعض الأحكام الرئيسية، بما فيها توفير مآوي للنساء ضحايا العنف وتحديد الحد الأدنى لسن الزواج. وأُعيد مشروع القانون إلى اللجان الفنية التابعة للمجلس لمواصلة النظر فيه. ويشكل تنفيذ القانون تنفيذا كاملا أحد الالتزامات الرئيسية التي تعهدت بها الحكومة بموجب إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة.

رابعا - تنفيذ عملية كابل وتنسيق شؤون التنمية وسيادة القانون

٣٢ - في ١٠ نيسان/أبريل، أقر الرئيس كرزاي ٢٤ إجراء ملموسا (١٧ منها للحكومة و ٧ للمجتمع الدولي) مستخلصة من العناصر الرئيسية لإطار طوكيو للمساءلة المتبادلة. وتستهدف هذه النواتج ''الملموسة'' تتبع الوفاء بالالتزامات قبل اجتماع كبار المسؤولين في ٣ تموز/يوليه لاستعراض التقدم المحرز بعد مرور سنة على اعتماد الإطار. والأهم بالنسبة للحكومة هو التعهدات الدولية بتقديم أكثر من ١٦ بليون دولار لأفغانستان حتى عام ٢٠١٥، مع إعادة توجيه نسبة ٥٠ في المائة من المساعدة عن طريق الميزانية الوطنية وتخصيص ٨٠ في المائة لأغراض تتماشى مع البرامج الوطنية ذات الأولوية. وتشدد الجهات المانحة على ضرورة التزام الحكومة بتحقيق ما يلي: هيكل انتخابي موثوق وشامل ومتين؛ وتنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة؛ وإنفاذ تدابير مكافحة الفساد؛ وإعداد الميزانيات على صعيد المقاطعات؛ ووضع إطار قانوني متين لتشجيع الاستثمار في الصناعات الاستخراجية. وفي إطار التحضير لهذا الاجتماع الذي سيستغرق يوما واحدا؛ يتوقع إجراء مناقشات بشأن المواضيع التالية: الديمقراطية التمثيلية والانتخابات؛ وفعالية المعونة؛ والحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ والنزاهة في الممارسات المتعلقة بالمالية العامة والمعاملات المصرفية التجارية؛

وإيرادات الحكومة وتنفيذ الميزانية والحوكمة على الصعيد دون الوطني؛ والنمو الشامل والمستدام. وستشارك وزارتا المالية والخارجية في رئاسة الاجتماع إلى جانب ممثلي الخاص لأفغانستان. وقامت البعثة بدور الأمانة والميسر لأعمال فرقة عمل مشتركة بين الجهات المعنية الدولية ووزارة المالية في التحضير للاجتماع.

٣٣ - وتواصل ببطء تنفيذ ما أُقرّ من برامج وطنية ذات أولوية، ويبلغ عددها ٢٠ برنامجا. وواصلت وزارة المالية والوزارات التنفيذية المعنية حصر المشاريع في إطار البرامج وتوسيع نطاق العمل مع الجهات المانحة فيما يتعلق بطرائق تمويل المشاريع. وهناك اثنان من البرامج الوطنية ذات الأولوية لم يتم إقرارهما بعد، وهما: القانون والعدالة للجميع؛ والشفافية والمساءلة. وأفادت الحكومة بإحراز تقدم نحو تصديق بلدية كابل على قانون وطني لمراجعة الحسابات وتبسيط إجراءات الحصول على تراخيص البناء، كما يطلب ذلك الشركاء الدوليون قبل اتخاذ قرار نهائي بدعم برنامج الشفافية والمساءلة. وقُدّمت إقرارات أصول ٧ ٠٠٠ من كبار المسؤولين الحكوميين، وتواصل الجهات المانحة الحث على وضع عملية موثوقة للتحقق من المعلومات المقدمة. وقامت الأمم المتحدة بتقديم الدعم التقني وتيسير المناقشات على الصعيد التقني بين الحكومة والجهات المانحة لتقديم الدعم لوضع برنامج القانون والعدالة للجميع في صورته النهائية. وفي ٢٣ أيار/مايو، قدم مشروع ثان إلى الجهات المانحة للتعليق عليه.

٣٤ - وعملت وزارة المالية مع الجهات المانحة على تنفيذ سياسة إدارة المعونة، وهي الإطار الذي يسترشد به في تمويل البرامج الوطنية ذات الأولوية وأحد الالتزامات الرئيسية التي تعهد بها المجتمع الدولي في طوكيو، وعلى تحديد أولويات التنفيذ المشتركة لعام ٢٠١٣. ويشكل الالتزام بكفالة إبرام اتفاق إطاري للتنمية بين الحكومة وكل واحدة من الجهات المانحة خطوة هامة، نظرا إلى التعقيدات التي تكتنف تنسيق المعونة في أفغانستان، ويتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

٣٥ - وفي ٦ آذار/مارس، أدانت المحكمة الخاصة لمصرف كابل ٢١ من كبار موظفي المصارف السابقين بتهم مختلفة متصلة بقضية اختلاس مبلغ ٩٨٠ مليون دولار التي كان لها وقع شديد على النظام المالي للبلد في عام ٢٠١٠ وتطلبت خطة إنقاذ دولية. وحُكم على كل من الرئيس السابق والمسؤول التنفيذي الأول السابق في مصرف كابل بالسجن لمدة خمس سنوات، فيما حُكم على بقية المدعى عليهم، البالغ عددهم ١٩ شخصا، بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات. وأعربت لجنة الرصد والتقييم المستقلة المشتركة لمكافحة الفساد عن خيبة أملها إزاء هذه العقوبات الخفيفة نسبيا. ويطرح عدم استناد الأحكام إلى

تهم متصلة بغسل الأموال تحديات كبيرة أمام استرداد الأموال الموجودة في الخارج. ويجري حاليا تقديم المساعدة في مجال المراجعة لأغراض التحقيق الجنائي، ويمكن أن يترتب على ذلك توجيه تهم إضافية. ويتطلب تنفيذ إطار طوكيو إحراز تقدم ملموس بشأن مسألتي المساءلة والشفافية.

خامساً – المساعدة الإنمائية والإنسانية

٣٦ – في ١٥ نيسان/أبريل، عقد ممثلو فريق الأمم المتحدة القطري من أفغانستان وباكستان اجتماعاً لمدة يوم واحد في إسلام أباد بغية التوصل إلى فهم مشترك لبيئة ما بعد عام ٢٠١٤ في المنطقة. وترأس الاجتماع المنسقان المقيمان من كلا البلدين، بحضور ممثلتي الخاصة المعنية بالحد من مخاطر الكوارث، مارغريتا والستروم. واتفق المشاركون على تعزيز التعاون في المجالات التالية: الحوكمة على المستوى دون الوطني؛ والإدارة عن بعد وإدارة المخاطر؛ والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها؛ والتخطيط للطوارئ؛ والمسائل العابرة للحدود. وفي أفغانستان، استمر العمل بشأن تقييم قطري موحد لتوجيه التنمية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيتبع وضع إطار للتنمية القطرية على المستوى الكلي تقييم للقطاعات الرئيسية والتحديات الإنمائية المتفق عليها، على النحو التالي: النمو الاقتصادي الشامل للجميع؛ والحوكمة الخاضعة للمساءلة؛ والعمل الإنساني؛ وتقديم الخدمات؛ والإدارة البيئية.

٣٧ – وفي ٢٤ نيسان/أبريل، وقع زلزال في الولايتين الشرقيتين ننكرهار وكونار تسبب في مصرع ١٥ شخصاً. وإضافة إلى ذلك، جُرح ٨٤ شخصا ودُمر ٣ ٠٠٠ منزل. وإلى غاية ١٤ أيار/مايو، أدت فيضانات فصل الربيع في ١٩ ولاية إلى مقتل ٣٦ شخصاً وتضرر حوالي ٤٠ ٠٠٠ نسمة. وبلغت الفيضانات أدنى مستوى لها مقارنة بالسنوات الأخيرة، بحكم اعتدال برودة الشتاء وانخفاض نسبة نزول الثلوج. وفي الفترة الفاصلة بين ١٣ و ١٧ نيسان/أبريل، زارت السيدة والستروم أفغانستان، حيث اجتمعت مع المسؤولين الحكوميين والجهات المعنية المحلية. ولاحظت وجود تحسن في التصدي للكوارث، ولكنها أشارت إلى أن القدرات الوطنية لا تزال ضعيفة، وإلى ضرورة التنسيق والتكامل بين الوزارات التنفيذية. وتسعى خطة العمل الإنسانية المشتركة لعام ٢٠١٣ إلى جمع ٤٧١ مليون دولار، علما بأن الأموال التي جُمعت حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ لم تتعد ٢٣٥ مليون دولار (٥٠ في المائة من المبلغ المستهدف).

٣٨ – وخلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٣، عاد طوعا إلى أفغانستان ٩٣٤ ١٠ لاجئا، بانخفاض قدره ستة في المائة، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٢. وفي

٣١ آذار/مارس، اتفقت الأمم المتحدة وحكومة أفغانستان على تشكيل لجنة يرأسها النائب الثاني للرئيس محمد كريم خليلي، بغرض حمل الوزارات الرئيسية وفريق الأمم المتحدة القطري على التماس حلول مشتركة ونُهُج متكاملة للاّجئين والمشردين داخلياً، وكذلك في سياق إطاري المتعلق بإنهاء حالات التشرد بعد انتهاء النزاع.

٣٩ - ولحد الآن، فقد ارتفعت مستويات التشرد الداخلي عام ٢٠١٣ نتيجة لاندلاع أعمال قتالية في كثير من الأحيان في المناطق النائية من البلد، ولا سيما في مقاطعات المناطق الشمالية والجنوبية، حيث يعوق بُعد بعض المناطق وانعدام الأمن وصول المساعدات الإنسانية. وبعد الهجوم الذي شُنّ في ٢٢ نيسان/أبريل على نقاط التفتيش التابعة للشرطة في ثلاث مقاطعات من ولاية فارياب، اندلعت أعمال قتالية دامت أسبوعين وتسببت في تشريد مؤقت لما يُقدّر بـ ٠٠٠ ٢ أسرة. وأدت هجمات شنت في ٢٠ أيار/مايو على نقاط تفتيش حكومية وما تلاها من أعمال قتالية بين جماعات معارضة مسلحة إلى تشريد نحو ٠٠٠ ٤ أسرة في ولاية هلمند. وتلقت الجهات الفاعلة الإنسانية، التي تواجه صعوبات متزايدة في الوصول إلى المناطق النائية بسبب انعدام الأمن، بلاغات تفيد بأن السكان يواجهون صعوبات في الانتقال إلى مناطق آمنة.

٤٠ - وبنهاية نيسان/أبريل، أبلغ عن حالتي شلل أطفال في المنطقة الشرقية، إحداهما في ولاية ننكرهار والثانية في ولاية كونار. ولم تبلغ المنطقة الجنوبية، التي شهدت تقلبات أشد من حيث انتشار فيروس شلل الأطفال، عن وقوع أي حالة منذ تشرين الثاني/نوفمبر. ونُظّمت حملات وطنية للتحصين في الفترة من ١٠ إلى ١٢ آذار/مارس ومن ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل، استهدفت الأطفال دون سن الخامسة البالغ عددهم ٨,٢ ملايين طفل. وتواصلت الحملات الإضافية في ١١ مقاطعة ذات أداء منخفض في الجنوب؛ ومن المتوقع أن يستمر اتباع هذا النهج الحازم في النصف الثاني من عام ٢٠١٣. وقد حسّن الرصد على نحو أفضل والتحليل التعليلي لعدم إمكانية الوصول إلى الأطفال المستهدفين بحملات التحصين، وإقامة صلات أوثق مع المجتمعات المحلية، من إمكانية الوصول إليهم. وفي ١٣ أيار/مايو، أصدرت حركة الطالبان بياناً أعربت فيه عن دعم برامج التحصين التي تحترم القيم الإسلامية والخصائص الثقافية المحلية.

٤١ - وجرى تطهير ١٥ كيلومتراً مربعاً من الأراضي المزروعة بالألغام في الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد منها ٢٠ مجتمعاً محلياً و ٠٠٠ ٣٠ من الأفراد. بيد أن ٠٠٠ ٣ فرد عامل في إزالة الألغام أصبحوا عاطلين عن العمل منذ بداية عام ٢٠١٣ بسبب عدم كفاية التمويل، وغدا يتهدد أفغانستان خطر عدم بلوغ الأهداف السنوية الأولى المقررة في إطار طلب

التمديد العشري لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقد أدت الحوادث المتعلقة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب إلى قتل أو إصابة ما متوسطه ٤٧ شخصاً في الشهر منذ كانون الثاني/يناير، مقابل ما متوسطه ٣٠ في الشهر في عام ٢٠١٢. وتشمل هذه الأرقام الحوادث التي جدت في المناطق التي كان محظورا ارتيادها داخل وحول القواعد والمرافق التي انسحبت منها القوات العسكرية الدولية في الآونة الأخيرة، وأصبح السكان المحليون يصلون إليها الآن.

٤٢ - وفي ٧ و ٨ أيار/مايو، تشارك وزراء العمل والاقتصاد والشؤون الاجتماعية في رئاسة مؤتمر بشأن إيجاد فرص عمل مستدامة في كابل. وجمعت هذه المناسبة، التي حظيت بدعم الأمم المتحدة والبنك الدولي، أكثر من ٣٠٠ مشارك من الوزارات الرئيسية ومنظمات العمال وأرباب العمل والأوساط الأكاديمية والجهات المانحة. وحدد المشاركون الأولويات - أي تحسين القدرة التنافسية، وضمان نمو حافل بفرص العمل، وتنمية المهارات القائمة على الطلب، وإدارة وحفز هجرة العمالة - والخطوات التالية، بما في ذلك تنقيح سياسة العمالة الوطنية الأفغانية ووضع الاستراتيجية الوطنية للعمالة.

٤٣ - وفي الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو، زارت المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إيرينا بوكوفا، أفغانستان، حيث التقت بالرئيس كرزاي وكبار المسؤولين الحكوميين لمناقشة دور التعليم والثقافة بوصفهما ركيزتين في بناء الدولة. وأعربت السيدة بوكوفا، في لقائها مع البرلمانيين والمجموعات النسائية، عن تخوفها من احتمال حدوث انتكاسات للنساء بعد عام ٢٠١٤، مشددة على ضرورة توفير ضمانات تجعل منهن أعضاء كاملي العضوية في المجتمع. وشددت السيدة بوكوفا، لدى اجتماعها مع وزير التعليم، على أهمية تعليم الفتيات والنساء كحق من الحقوق الأساسية والرئيسية للحد من الفقر وتحسين الصحة وزيادة الدخل وتعزيز المشاركة السياسية.

سادساً - مكافحة المخدرات

٤٤ - ركز تقييم مخاطر الأفيون في مرحلته الثانية والأخيرة، والذي أجرته وزارة مكافحة المخدرات والأمم المتحدة في عام ٢٠١٣، على الشمال والشمال الشرقي، وأكد الزيادة المحتملة في زراعة خشخاش الأفيون للسنة الثالثة على التوالي. ويشير إلى أن الحالة في ولايات بلخ وتخار وفارياب الخالية من زراعة الخشخاش معرضة للخطر ما لم تتخذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب. وإذا استمرت التوجهات الحالية، فسيتراجع العدد الكلي للولايات الخالية من خشخاش الأفيون من ١٧ في عام ٢٠١٢ و ٢٠ في عام ٢٠١٠ إلى ١٤ في عام ٢٠١٣. ومن المرجح أن تشهد بدخشان، وهي أكبر موقع لزراعة الخشخاش في الشمال الشرقي،

زيادة في الزراعة. وأكد التقييم مجدداً العلاقة القوية بين انعدام الأمن والافتقار إلى المساعدة الزراعية وزراعة خشخاش الأفيون. وكانت القرى التي تفتقر إلى الأمن والقرى التي لم تتلق مساعدة زراعية في عام ٢٠١٢ أكثر استعدادا لزراعة خشخاش الأفيون في عام ٢٠١٣ من المجتمعات المحلية التي كانت تتمتع بمستوى جيد من الأمن وتلك التي تلقت الدعم أو شملتها حملات التوعية المنظمة في هذا الصدد.

٤٥ - ويقر وزير الداخلية مكافحة المخدرات ضمن أولويات خطته العشرية، ويؤكد الحاجة إلى توفير قدرات مستقلة لمكافحة المخدرات داخل الوزارة. وما زال يتعين البت في المسائل المعلقة المتصلة بترتيبات القيادة والتحكم لدى شرطة مكافحة المخدرات في الولايات. وفي ٢٧ أيار/مايو، اختُتمت العمليات التي يقودها الحكام للقضاء على المخدرات في ولايات هلمند وقندهار ونيمروز وننكرهار ولغمان وأروزكان وهرات وكونار ودايكندي وزابل وكابيسا وبلخ وبادغيس وفراه، ولا تزال هذه العمليات جارية في ولايات كونار وبدخشان وفارياب وغور. وقد دُمر إلى اليوم ٢٨٢ ٥ هكتاراً من خشخاش الأفيون. وأسفرت هذه الجهود عن خسائر في الأرواح بلغت ١٣١ شخصاً بما في ذلك ٢٧ من ضباط الشرطة، وأربعة من أفراد الشرطة المحلية الأفغانية، وتسعة من الجيش الأفغاني، وسائق واحد، و ٩٠ شخصا آخرين. وأصيب ٨٧ شخصاً آخر بجروح. وفي الفترة نفسها من العام الماضي، تم تدمير ما مجموعه ٤١٣ ١٠ هكتاراً من الخشخاش، في إطار مبادرات الحكام، مما أسفر عن مقتل ١٠٠ شخص وجرح ١٢٢ آخرين.

٤٦ - وفي ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل، عُقدت في دوشانبي حلقة دراسية نظمتها الأمم المتحدة بشأن التحديات الإقليمية في التصدي لمشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في آسيا الوسطى في سياق المرحلة الانتقالية الأفغانية. وكان من بين المشاركين ممثلون من بلدان آسيا الوسطى الخمسة وأفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان، فضلاً عن منظمات إقليمية ودون إقليمية. وأجرى المشاركون في الحلقة الدراسية تقييما للديناميات الأمنية الإقليمية، والاتجاهات في إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وأثر الجريمة المنظمة المتصلة بالمخدرات على الدولة، ودور المنظمات الدولية والإقليمية. وفي ٩ و ١٠ نيسان/أبريل، عُقد في ألماتي الاجتماع الإقليمي السادس لوحدات الاستخبارات المالية في المنطقة، في إطار مبادرة المراكز الجنوبية المتعلقة بالأصول المتأتية عن الجريمة، بالتعاون مع مركز تنسيق المعلومات الإقليمي لآسيا الوسطى، وفي إطار البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة الذي تقوده الأمم المتحدة وناقشت سبعة بلدان وجهات مانحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وتبادل المعلومات بشأن المعاملات المالية المشبوهة. وطُلب إلى الأمم المتحدة وضع خريطة طريق بغية زيادة تعزيز كفاءة العمل عبر الحدود في مجال مكافحة

غسل الأموال، ويتوقع أن توضع في صيغتها النهائية بنهاية عام ٢٠١٣ بعد إجراء مشاورات مع الحكومات المشاركة في البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة. وفي ٧ و ٨ أيار/مايو، اجتمع الفريق العامل للاستخبارات الإقليمية المعني بالسلائف الكيميائية في دوشانبي بغرض تبادل المعلومات المتعلقة بآخر الكميات المضبوطة من المواد الخاضعة للمراقبة.

سابعاً – دعم البعثة

٤٧ – تقوم البعثة حاليا بإعداد الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. ومن المؤمل أنه رغم تخفيض مستوى تمويل البعثة بنسبة ١٨,٧ في المائة في عام ٢٠١٣، سيكون بالإمكان تفادي توقف عمليات البعثة وتغير هيكلها التنظيمي على نطاق واسع في عام ٢٠١٤ خلال هذه الفترة الانتقالية الحسّاسة. وستحقق وفورات في التكاليف وزيادة الكفاءة، وتخضع عمليات البعثة حالياً إلى إعادة تقييم وترتيب للأولويات بسُبل منها استعراض ملاك الموظفين. وانخفاض معدلات الشغور وارتفاع تكاليف الموظفين والضغوط على تكاليف التشغيل يعني أن الميزانية ستشهد انخفاضاً في القيمة الحقيقية حتى في حال انعدام النمو فيها. وسيمكن التخلي عن الطائرة القصيرة المدى، التابعة للبعثة، التي تقوم برحلات منتظمة بين كابل ودبي، من توفير مبلغ ٦,٢ ملايين دولار سنوياً. وتعمل البعثة على وضع ترتيبات احتياطية مع شركات النقل الإقليمية لتقديم الدعم في حالات الضرورة القصوى.

٤٨ – وقامت البعثة إثر إغلاق تسعة مكاتب ميدانية بوضع نماذج لتنفيذ الولاية تتسم بالمزيد من المرونة والفعالية من حيث التكلفة بهدف توسيع نطاق الأنشطة وتقليصه بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، بحسب ما يطرأ على الاحتياجات البرنامجية والفرص من تطور. وبفضل إقامة شبكات وعلاقات على الصعيد الوطني والمحافظة عليها، ركزت البعثة على إيفاد مزيد من البعثات المشتركة إلى المناطق التي ليس فيها وجود ميداني دائم للبعثة. فقد تنقل ممثلو البعثة والفريق القطري معاً للقيام بزيارات خاطفة إلى باكتيكا وغزني وهلمند وزابل ونيمروز وأروزكان وغور وبادغيس.

٤٩ – وفي خضم إعادة تنظيم أسرة الأمم المتحدة ككل ودعمها، تم نقل ١٥ مركبة مدرعة من البعثة إلى باماكو في ٢٩ نيسان/أبريل لكي تستخدمها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونُقلت ١٥ مركبة أخرى في ٢١ أيار/مايو إلى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

٥٠ – وواصل مكتب الدعم المشترك في الكويت إحراز تقدم، على النحو المقرر، في تحقيق التكامل بين الدعم المقدم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم

المتحدة لمساعدة العراق، وتعزيز الممارسات المتبعة في هذا الصدد. وتشمل النواتج الرئيسية المتوخاة صياغة اتفاقات مستوى الخدمات وما يتصل بها من مؤشرات الأداء الرئيسية للموارد البشرية والإجراءات المالية ودعم تنفيذ المبادرات العالمية للأمم المتحدة، بما في ذلك تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظامي أوموجا وإنسبيرا.

ثامنا – ملاحظات

٥١ – بعد مرور عام على مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان، من المهم تقييم التقدم المحرز صوب مرحلة انتقالية مستقرة ومستدامة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وأتوقع أن يقوم كبار المسؤولين، في اجتماع من المقرر عقده في كابل في تموز/يوليه، بإجراء تقييم صريح لحالة الالتزامات المتبادلة بين الحكومة والمجتمع الدولي. فالدعم الذي تعهد به المجتمع الدولي لأفغانستان للعقد القادم بلغ مستوى استثنائيا. وينبغي أن يقدم هذا الدعم بطريقة يمكن التنبؤ بها وبسبل تعزز تولي أفغانستان زمام الأمور. والحكومة، من جانبها، مسؤولة عن إحراز تقدم في تلبية احتياجات وتطلعات الشعب الأفغاني. والمساءلة وتحقيق نتائج ملموسة عنصران أساسيان لإقامة شراكة قوية وتقديم دعم دولي مستدام.

٥٢ – والتعاقب على القيادة بطريقة مشروعة عنصر أساسي في الانتقال السياسي. فالتوصل إلى اتفاق بشأن قواعد اللعبة سيعزز بقدر كبير مصداقية العملية الانتخابية ومقبولية نتائجها. وقد أدى التأخر في سن القوانين الانتخابية إلى زرع مزيد من الشكوك في صفوف أصحاب المصلحة الأفغان بشأن نية إجراء الانتخابات في موعدها المحدد عبر عملية سليمة تكفل تكافؤ الفرص لجميع المرشحين. وجوهر التشريع هو أن يكون القرار بِيَد الأفغان، ولكن هناك حاجة ماسة إلى الاتفاق على آلية استشارية لتعيين أعضاء الهيئات الانتخابية – ليتسنى بذلك تعيين شخص يحظى بقبول واسع لرئاسة اللجنة الانتخابية المستقلة – وآلية محايدة لتلقي الشكاوى. وسيتطلب ذلك تحلي جميع الأطراف بحسن النية واستعدادها للتوصل إلى حلول توفيقية. وسيساعد توافق آراء المشرّعين على الحفاظ على الزخم السياسي وتعزيز التحضيرات التقنية.

٥٣ – ويشجعني أن اللجنة الانتخابية المستقلة اتفقت على الجداول الزمنية والأطر التنفيذية ومواقع الاقتراع المقترحة قبل موعد الانتخابات بعام كامل، وهو إنجاز لم يسبق له مثيل في أفغانستان. وأحث المؤسسات الأمنية الأفغانية على كفالة زخم مماثل في تأمين العملية الانتخابية وكفالة مشاركة واسعة وشاملة للجميع. ويجب أيضا التعجيل بالاتفاق على أساليب تمويل مناسبة. وما فتئت البعثة تعمل بنشاط على تيسير المناقشات فيما بين أعضاء المجتمع الدولي وبين المانحين والسلطات الأفغانية للتوصل إلى اتفاقات لا تقرّ بشرطَي السيادة

والاستدامة فحسب، بل أيضا بالمساءلة أمام الجهات المانحة. وما فتئت البعثة تعمل أيضا، وفقا لولايتها، على تعزيز الحوار الشامل بين الأطراف السياسية المعنية. ومشروع البطاقة الوطنية الإلكترونية، على الرغم من أهميته الوطنية الكبرى، هو مشروع متوسط إلى طويل الأجل سيكون أثره محدودا خلال الدورة الانتخابية ٢٠١٤/٢٠١٥. ويمكن لتأمين التمويل اللازم أن يساعد على كفالة تحقيق أقصى استفادة ممكنة في الفترة المتبقية، ولكن التركيز يجب أن ينصب على الاستدامة، لا السرعة.

٥٤ - والتعددية والمناقشة العامة الجادة يحظيان بنفس القدر من الأهمية في كفالة تكافؤ الفرص في المنافسة الانتخابية. والمشاركة النشطة لوسائط الإعلام والمجتمع المدني حتى الآن أمر يثلج الصدر. وينبغي للأفراد والأحزاب السياسية تقديم برامج وخطط سياسية واضحة في أقرب وقت ممكن لكي يتسنى للناخبين القيام باختيارات واضحة بشأن مستقبل بلدهم.

٥٥ - والجبهة الرئيسية الأخرى للجهود السياسية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية هي عملية السلام. وقد عززت البعثة ما تبذله من جهود في مجال التوعية وبناء القدرات للمساعدة على تيسير التوصل إلى رؤية أفغانية أكثر فأكثر توحدا واتساقا بشأن المستقبل وتعزيز الحوار الوطني. ولتحقيق هذه الغاية، فإن العمل الذي تقوم به البعثة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي والتوعية الوطنية، بسبل منها شبكتها الفريدة من المكاتب الميدانية، أمر أساسي. وقد يؤدي استمرار التأخر في إنشاء مكتب في الدوحة لممثلي حركة طالبان المأذون لهم بالتحدث مع المجلس الأعلى للسلام إلى تغذية الشكوك بشأن هذه الجبهة الأكثر رسمية من الجهود المبذولة. وأؤكد من جديد ضرورة وجود عملية متسقة يقودها الأفغان. والبعثة على استعداد لتقديم المساعدة، بسبل منها تيسير مبادرة المسار الثاني تحت مظلة الأمم المتحدة.

٥٦ - وزيادة حدة التوترات مؤخرا بين أفغانستان وباكستان أمر يبعث على القلق. وفي حين يشجعني التواصل الإيجابي الذي جرى بين قادة البلدين عقب الانتخابات التي شهدتها باكستان، فإنني أناشد الحكومتين أن تركزا على بناء الثقة لتفادي المواجهة وعدم تأجيج الشعور العام. والتعاون الإقليمي عنصر بالغ الأهمية في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية. وقد أضاف الإعلان المعتمد في ألماتي زخما جديدا لعملية اسطنبول. وأشجع بلدان منطقة ''قلب آسيا'' والدول والمنظمات الدولية والإقليمية الداعمة على مواصلة إحراز تقدم صوب وضع إطار لإجراء حوار سياسي واتخاذ مبادرات ملموسة وتدابير لبناء الثقة تتولى فيه زمام الأمور فعليا الأطراف الفاعلة على الصعيد الإقليمي، والعمل على تحقيق جميع الإمكانات التي يتيحها هذا الإطار وضمان استدامته من الناحية المالية.

٥٧ - وتؤدي حالة الريبة السائدة إلى إضعاف ثقة رجال الأعمال. ومن المطلوب التركيز بجدية على التعبئة المستدامة للإيرادات ووضع أطر تنظيمية تشجع نمو القطاع الخاص. والفساد والاقتصاد غير المشروع - بما في ذلك النشاط الاقتصادي الناتج عن زيادة في زراعة خشخاش الأفيون للعام الثالث على التوالي - مشكلتان مزمنتان تضران بإمكانية تحقيق نمو شامل، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى صرف اهتمام الجهات المانحة. ويجب ألا يعني إصدار أحكام خفيفة نسبيا في حق ٢١ شخصا ضالعين في انهيار مصرف كابل نهاية المساءلة في إطار هذه الفضيحة. فاتخاذ إجراءات قوية ومستمرة، وبخاصة في مجال استرداد الأصول ووضع نظام مالي سليم، أمران ضروريان. وستكون لإثبات الالتزام بالمبادئ الأساسية السليمة على المستويين المؤسسي والمالي أهمية حاسمة في كفالة استمرار المساعدة الدولية.

٥٨ - ويتعلق أحد الالتزامات الرئيسية الأخرى التي تعهدت بها الحكومة في طوكيو بالحفاظ على المكاسب التي حققتها المرأة في أفغانستان في العقد الماضي وتعزيزها. فتمكين المرأة ومكانتها في الحياة العامة ليست مسألة حقوق إنسان فحسب، وإنما هي أيضا شرط أساسي لتحقيق استفادة كاملة من القدرات الاقتصادية والاجتماعية لأفغانستان. وقد أبانت المناقشة الحامية الدائرة في أفغانستان مدى هشاشة هذا التقدم. ويجب بذل كل جهد ممكن للحفاظ على الإنجازات التي حققها القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية لأفغانستان.

٥٩ - وقد أدى النزاع المسلح إلى خسائر بشرية فادحة في صفوف المدنيين، ويساورني بالغ القلق إزاء الزيادة في عدد الإصابات بين المدنيين بنسبة ٢٥ في المائة في الربع الحالي، بعد انخفاضها عام ٢٠١٢ (على النحو المشار إليه في التقرير A/67/778-S/2013/133 المؤرخ ٥ آذار/مارس ٢٠١٣). فالعناصر المناوئة للحكومة، التي تتبع الإرهاب كتكتيك رئيسي، تواصل استهداف المسؤولين المدنيين الأفغان والأماكن العامة، مستخدمة في ذلك التفجيرات الانتحارية والأجهزة المتفجرة المرتجلة بطريقة عشوائية. وقول الطالبان بأن القضاة والمدعين العامين أهداف مقبولة فيه انتهاك للتمييز بين المدنيين والمحاربين بموجب القانون الدولي. والهجمات الأخيرة التي تعرضت لها المنظمات الإنسانية تبعث أيضا على القلق الشديد. ولن يؤدي دخول النزاع مرحلة أكثر وحشية، تركز على المدنيين، سوى إلى تأجيج العداوات وحلقات العنف وتعميقها. وأدعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني.

٦٠ - ومع تقدم المرحلة الانتقالية في شقها الأمني، فإن تطور طبيعة النزاع ما زال مستمرا. وعلاوة على ذلك، فإن الجماعات المناوئة للحكومة وأصحاب النفوذ المحليين والشبكات الإجرامية يتنافسون على السلطة والسيطرة على الموارد، بما في ذلك صناعة المخدرات، في

سلسلة من التحالفات المتقلبة والتنافس المحلي. وإجراء تقييمات بسيطة للعنف على أساس الأرقام وحدها يمكن أن يكون مضللا. فالاختبار الحقيقي للأمن هو ما إذا كان الناس يشعرون بالثقة في حياتهم اليومية وآفاقهم المستقبلية. ومع تولي قوات أفغانية ذات كفاءة وقدرة متزايدتين المسؤولية الرئيسية عن استتباب الأمن في جميع أنحاء البلد، سيكون من الأهمية بمكان لهؤلاء أن يثبتوا قدرتهم على حماية السكان من أجل كسب الثقة. بيد أن المشاكل الأمنية والتحديات الداخلية والخارجية ما زالت قائمة. وبحكم أن المؤسسات الأمنية الأفغانية ما زالت في طور النمو وتفتقر إلى بعض عناصر التمكين الأساسية، فمن الضروري أن تكون هناك مخاطر وحالات تأخير وانتكاسات. ويظل الدعم الدولي الطويل الأجل أمرا بالغ الأهمية ليس فقط لترسيخ الثقة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، بل أيضا لكسب ثقة الناس في قوات الأمن الأفغانية وتفادي خطر بحث الأهالي عن مصادر بديلة للأمن.

٦١ - وتعزيز مساءلة ومراقبة المؤسسات الأمنية والقضائية جزء أساسي من السيادة. والإفراج مؤخرا عن محتجزين اتضح أنهم سُجنوا بصورة غير قانونية أمر مشجع. ويجب الاستمرار في بذل جهود قوية ومتواصلة لمنع تعذيب وإساءة معاملة المحتجزين وكفالة مساءلة مرتكبي هذه الأفعال.

٦٢ - وأثني على الجهود التي بذلتها جميع الأطراف لتأمين وتنفيذ حملات التحصين الأخيرة. غير أنني ألاحظ أنه، في ظل حالة إنسانية معقدة، تتوقع وكالات الإغاثة الإنسانية أن تشتد الأعمال العدائية في المناطق النائية وأن يؤدي ذلك إلى حالات تشريد ويحد من قدرة الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني على الوصول إلى السكان. وأشير إلى الطابع الملح لوضع تدابير تكفل أن تتاح للمشردين الفرصة للبحث عن مكان آمن والاستفادة من المساعدة الإنسانية. وإن اعتماد ما يزيد على نصف مليون من الأشخاص الذين تشردوا بسبب النزاع ويرجح أن يظلوا معتمدين على المعونة، إلى جانب اللاجئين العائدين والمهاجرين، على الجهود الإنسانية وحدها هو حل غير مستدام. ويجب أن يحظى أيضا تعزيز قدرة المؤسسات الأفغانية على التأهب للكوارث والتصدي لها باهتمام متزايد من جانب السلطات الأفغانية والجهات المانحة، مع تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح.

٦٣ - والمناقشة جارية داخل الأمم المتحدة ومع الجهات المعنية الرئيسية الأفغانية والدولية بشأن كيفية الاستعداد لتحديات وفرص المرحلة الانتقالية وما بعدها. وفي إطار الجهود المبذولة لإعادة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية، فإن الأمم المتحدة ملتزمة بمساعدة أفغانستان على تعزيز سيادتها وإطارها السياسي وقدرة مؤسساتها على تقديم الخدمات وتحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى الاقتصادي. وستقوم الوكالات بدورها بتركيز سياساتها وخبراتها في

مجال بناء القدرات، أكثر فأكثر، على مساعدة المؤسسات والمنظمات الوطنية والمحلية على بناء وتعزيز نظم فعالة لتقديم الخدمات. وأكرر التأكيد على أن المهام الأساسية للبعثة تتمثل في بذل المساعي الحميدة والتوعية السياسية دعما لعملية سياسية وعملية مصالحة وعملية إقليمية يقودها الأفغان، وتعزيزا لاحترام حقوق الإنسان والاتساق الإنمائي. وفي حين ينبغي للتعاون بعد عام ٢٠١٤ أن يتخذ شكلا مختلفا، يعزز السيادة والملكية الوطنية، فإنني أعتقد أن هذه الأولويات الرئيسية ستظل سارية طوال الفترة الانتقالية وما بعدها. وسيكون لبعثة سياسية خاصة دور حيوي في دعم حكومة أفغانستان والشعب الأفغاني وفي تيسير التعاون البناء مع المجتمع الدولي في كفالة أن يتم الوفاء بالالتزامات وأن يكون لذلك أثر ملموس.

٦٤ - ومعظم الأسس اللازمة لبناء المؤسسات الأفغانية متوفرة، ولكنها ما زالت تواجه تحديات معقدة ومتجذرة على المستويين الأمني والإنساني وعلى مستوى القدرات. كما أن للشكوك التي تشوب المرحلة الانتقالية ومدى الاعتماد على الموارد الخارجية ديناميتهما الخاصة. وفي فترة من التغير المستمر، من الأهمية بمكان أن يظل هدف بناء بلد قوي ذي سيادة واكتفاء ذاتي متزايد وله مؤسسات قادرة على توفير الأمن للسكان وخدمتهم، في صدارة كل الجهود المبذولة.

٦٥ - وأود أن أعرب عن امتناني لجميع الموظفين الوطنيين والدوليين ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولممثلي الخاص، يان كوبيتش، على تفانيهم المتواصل، رغم الظروف الصعبة عموما، في الوفاء بالتزاماتنا في سبيل دعم شعب أفغانستان.